

رقم التسجيل ١٧٧٧٧٧٧	تاريخ فجري ١٧ صفر ١٤٢١	اليوم: اربعاء
رقم العدد ٤٤٤	مكان صدور لبنان	وتيرة الصدور يومية
رقم العدد ١٣	عدد صفحات ١٣	رقم العامود ٢
نوع المادة ١	نوع المادة ١	
نوع المادة ١	نوع المادة ١	

حوار يتخطى

حدود الهواجس

حمزه عليان (*)

ليس هناك في تاريخ العلاقات بين الدول والشعوب، «عداوات دائمة ولا صداقات دائمة»، بل مصالح مشتركة، تحدد مصير وطبيعة تلك العلاقات.

هذه المقولة، قد تصلح لوصف، ما حدث بين بلدين عربيين متجاورين، الكويت والعراق، وما اصابهما من تداعيات نتيجة لقرار حاكم العراق بامسح دولة عربية من الوجود بقوة السلاح. وإن كنت من غير المتشائمين بعودة «العلاقات الطبيعية» بين الدولتين، إن لم يكن الآن، فعلى الأقل خلال السنوات القادمة وتبعاً لتغير الظروف والمناخات السائدة والمحيط بالمنطقة، لوصل ما انقطع ولحم ما انفصل.

وما نراه من «دعوات كويتية» إذا صح التعبير، بين الحين والآخر، يصب في هذا الاتجاه، معبراً عن نفسه، بإعادة بناء جسور من التفاهم بين الشعبين، ومدركاً بأن ما حصل كان نتيجة لقرارات عمياء، سوف يزول، بزوال ادواته.

ربما كانت ندوة العلاقات المستقبلية التي شهدتها الكويت أخيراً (١٣-١٥ ايار ٢٠٠٠) هي أبرز الصور عن مدى الحاجة لوضع تلك العلاقات على بساط البحث والتطلع الى المستقبل حتى لا تتكرر مأساة ٢-٨-١٩٩٠.

ومناقشة تلك التصورات، ليست «بدعة» كما يصفها النائب محمد جاسم الصقر، الذي يرأس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الأمة، بل هي أمر ضروري ومطلوب، فقد سبقته هذه المراجعة، محاولات شعبية وأهلية، بادرت فيها جمعية الخريجين الكويتية وصحيفة «القبس»، ومركز الكويت للدراسات الاستراتيجية الى طرح، تساؤلات، غايتها الإجابة عن سؤال جوهري، ماذا عن المستقبل؟

هناك رأي عام كويتي لا يجد حرجاً في التعبير عن المناداة بضرورة «التطبيع» مع العراق، بحكم «الجيرة» والجغرافيا والتاريخ. ويرى بصورة عقلانية، أن عوامل التقارب والمصالح المشتركة، أكبر بكثير من عوامل الافتراق والعداوات، وهذا التوجه لديه قناعة بأن ما يجمع بين البلدين والشعبين يحتم النظر برؤية واقعية وعقلانية الى تجاوز المأساة، وبما يسمح بعدم حصولها مرة ثانية؟

صحيح انه ما زالت هناك مجموعات مؤثرة، سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي، ترفض فكرة الحوار والتطبيع، لاعتقادها، بأن ليس في الأفق العراقي ما يشجع على تلك الإندفاع، إلا أن هذا الانقسام في الرأي، لا يقلل من أهمية الحديث عن إيقاف الجرح ونزفه بعد مضي نحو عشر سنوات على حدوثه.

وما حدث يوم «الخميس الأسود» الثاني من آب عام ١٩٩٠، فيه من الخطايا والأخطاء، ما ليس متاحاً في هذا المقام، التوقف عنده، أو فتح ملفاته، وإن كان الانقسام حوله، بات علامة فارقة، في سجل الخصومات العربية، بحيث جعلت أي محاولة للتقارب تصطدم بحواجز، يصعب على المراقبين هضمها واستيعابها.

فالمنادون بالتعالي عن الجروح النازفة والطمحون لرأب الصدع، تنتابهم حالة من الأسى، لذلك الخطاب السياسي العقيم، الذي ما زال أسير نفسه وبيئته المنغلقة منذ حرب السنوات الثماني، والذي يفتقد الى أي نوع من الشفافية والعقلانية، كالذي تحدث عنه وزير التجارة العراقي، محمد مهدي صالح، أخيراً عندما قال «إن الازمة العراقية - الكويتية، ليست الأولى في تاريخ العرب والمسلمين، ولن تكون الأخيرة».

معتبراً أن الاعتذار عما حدث ليس اسلوباً عربياً في التعامل!

وكان الاعتذار عن خطيئة ما، لا يليق بالشهامة ولا هو يدخل في عادات العرب «الأصلية»، كونه، نوعاً من الشكليات لم يعتد عليها، العقل العربي؟ ثم ماذا بعد ذلك؟

لم نقل أن الباب موصد وميؤوس منه، فما زالت هناك إضاءات من الأمل تظهر بين الوقت والآخر قد تكون مفتاحاً لاستقرار ومحاولة لفهم ما حدث.

فهل حققت تلك الندوة التي دعا اليها وتبناها مجلس الأمة الكويتي، وتحول فيها فندق الشيراتون الى قلعة محصنة لاعتبارات امنية، النتائج المرجوة منها؟

تباينت ردود الفعل حولها بين قائل بأنها أوصلت الرسالة الى اصحابها وبين منتقد لها لعجزها عن تقديم اي رؤى مستقبلية.

النائب محمد الصقر، اعتبر ان طرح «الاسئلة الحقيقية» في حد ذاته وفي اجواء ديموقراطية هو «ما سعينا اليه» وهذا ما حصل، لأن مستقبل هذه العلاقات، لن يتم إلا اذا توفرت مؤسسات دستورية وديموقراطية ليس على الجبهة الكويتية فقط، بل على الجبهة العراقية أيضاً.

وإن كان هذا الطرح وجد من يشكك بجذواه باعتباره النظام العراقي، سيكون عاجزاً عن عقد ندوة كهذه، تتوفر فيها شروط العلنية والديموقراطية لأن ذلك يتناقض وطبيعة النظام.

كيف تكون هناك ندوة
بينها مجلس الأمة ولا
تتضمن مشروعاً
وتسحب للكويتيين
فقط
العلاقات مع العراق؟

بالتزام العراق بتنفيذ كافة القرارات الدولية ذات الصلة بعدوانه على الكويت وخاصة قضية الاسرى التي لا تزال دون تجاوب من هذا النظام.

لكن حضور وزير الخارجية القطري المفاجئ، أضفى على المناقشات جواً من الإثارة السياسية مجيباً عن كل ما يدور في الغرف المغلقة وبصوت عالٍ، لما عرف عنه من جرأة وصراحة بدعوته الى تطبيع العلاقات الكويتية - العراقية، كمدخل نحو إعادة تطبيع العلاقات العراقية العربية الاقليمية والدولية. وهو ما قوبل بنوع من البرود، لم يكسر جموده سوى مواجهاته مع اصحاب العمامات التي توزعت في قاعة فندق الشيراتون، وفي مداخلته على الورقة التي قدمها بقوله: «اذا كنتم تريدون محاسبة النظام على كيفية معاملته للشعب، فيجب محاسبة أغلب القادة العرب» وإن كان هذا الكلام «سيأتي بالمتاعب» على حد تعبيره، لأننا نحن ساهمنا في خطأ العراق وعلينا ان نحاسب انفسنا إذا كنا جادين بذلك، فالمشكلة أن القادة العرب لا يتنازلون لمصلحة شعوبهم، لأنهم يفتقدون الى الديمقراطية».

ومهما كان من شأن الاجتهادات والتحليل فهذا لا يحجب الإضاءة المستنيرة لعدد من الاصوات الكويتية التي شاركت بأوراق العمل وبما يخدم فكرة الندوة، فالثائب محمد الصقر رأى ان عودة العلاقات يجب ان تتم ضمن مفهوم متكامل للأمن الخليجي الشامل والقائم على خيار التعاون والتنمية مشدداً على ضرورة ان تأخذ الكويت زمام المبادرة. أما الدكتور خلدون النقيب، فقد دعا الكويت الى المساهمة بتكوين جبهة عربية - خليجية لإعادة اعمار العراق وتحوله الى حكم دستوري ديموقراطي.

في حين تناول الدكتور علي الزميع وزير الاوقاف والشؤون الاسلامية، موضوع الطرح المستقبلي على قاعدة حقوق الانسان والحريات وصولاً الى حل مشكلة العلاقات الكويتية - العراقية، بينما تخطى الشيخ ناصر صباح الاحمد الصباح، مستشار ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء، في ورقته الوضع الراهن ليبقي على احتمالات المستقبل والنظر اليها بعد زوال نظام صدام حسين بتأسيسها على ثقة متبادلة تتحقق في حال قيام نظام ديموقراطي، يتوجه اهتمام الكويت على ضوئها بخيار تنموي مشترك تكون فيه الكويت ميناء ومركزاً تجارياً ومالياً وخدماتياً لمنطقة شمال الخليج بما فيها العراق عندما ترتبط بخطوط السكك الحديدية مع بغداد وطهران.

(*) باحث في الشؤون الخليجية.

المنتقدون لهذا التجمع، وإن اختلفت منطلقاتهم لاعتبارات «خاصة» اجمعوا على انه خاض في العموميات دون ان يلامس الواقع، فالوزير السابق عبد الرحمن العوضي، رأى ان الاستفادة من الندوة لم تأت بثمارها لغياب خطة عمل او تصور لعشر سنوات قادمة، في حين كان الكاتب سامي النصف اكثر وضوحاً بانتقاده لأن «المولد انتهى بكلام أشبه بدخان ساخن يتصاعد وينتشر في الهواء دون معنى».

هذا التعارض بالتقييم لا يقلل من اهمية الحدث ولا القضايا التي اثارها او الموضوعات التي طرحها، فالحوار حول الشأن العراقي تخطى حدود الهواجس المكتوبة الى العلن وتبدلت الى حد كبير زاوية الرؤية، بعينين اثنتين الى جوار الشمال، وبلغت المصالح والمستقبل وبشيء من التعقل بعد ان كانت العواطف والنفوس هي الدوافع المحركة لتلك العلاقات،

فجلوس الكويتيين والمعارضين العراقيين وجهاً لوجه، أتاح الفرصة لمناقشة الهموم المشتركة وإن كان كل طرف ما زال محتكماً الى قواعد لعبته السياسية، ودون ان يتمخض عنهما قواسم مشتركة فاعلة. والذين شاركوا في الحوارات او استمعوا اليها، طاردتهم مجموعة من الاستفسارات، على غرار كيف تتحدثون عن المستقبل وليس هناك علاقات بين البلدين! وكيف يصح ان تكون ندوة، يدعو اليها ويتبناها مجلس الأمة، بكونه معبراً عن رأي الشعب، ولا نسمع فيها مشروعاً واضحاً وقوياً للكويتيين ورؤيتهم لمستقبل تلك العلاقات، كما سمعنا الاصوات العراقية المعارضة والاميركية والايرائية؟

ربما كانت تلك التساؤلات هي نفسها التي يهمس بها الدبلوماسيون الغربيون والذين شاركوا في الندوة، واعتراهم بالعجز عن تحديد الاهداف التي سعى المنظمون اليها، وهي، الى ماذا يخطط الكويتيون؟ وهل يحضرون لتطبيع العلاقات، ام يخاطبون الشارع العربي؟

اغلب الظن، وبحسب المعطيات السياسية الكويتية ذات الشأن العراقي، قد لا يكون هذا ولا ذلك، فهؤلاء الدبلوماسيين الذين يحضرون أنوفهم في كل شاردة وواردة يحملون الموضوع اكثر مما يحتمل، فالشيخ صباح الاحمد النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية، أعلن في خطابه الرسمي انه مع إقراره بأنه «لا خيار لنا إلا بالعيش معاً» وضع حداً لتلك الاستنتاجات، بأن العلاقات المستقبلية مرتبطة